انتظار تخصيص الطلبات الإسكانية شجع اتجاه شريحة كبيرة من المواطنين إلى تأجير السكن الخاص

«بيت التمويل»: نسب إشغال العقارات الاستثمارية تستقر بين 88٪ و92٪

قال تقرير بيت التمويل الكويتي عن سوق العقار المحلي خلال الربع الثاني 2026 حول نسب الإشغال والإيجارات، إن نسب إشغال العقارات الاستثمارية استقرت عن معدلاتها السابقة لكل مستويات أنواع العقارات الاستثمارية، حيث سجلت تلك النسبة بين 88٪ و92٪.

وحول قيمة إيجارات السكن الخاص، ذكر التقرير أن متوسط القيم الإيجارية في الربع الثاني 2026 شهد انخفاضا طفيفا لبعض مناطق السكن الخاص في المحافظات على أساس سنوي، وفي ظل التراجع المحدود في أسعار السكن الخاص يلاحظ انخفاض طفيف في القيمة الإيجارية في أغلب مواقع هذه الفئة من العقارات، كما أن انتظار تخصيص الطلبات الإسكانية شجع اتجاه شريحة كبيرة من المواطنين إلى تأجير السكن الخاص، مما أدى إلى زيادة المعروض منه، في ظل قوة الطلب على المناطق القريبة من مقار العمل والتسوق التي حفزت طلب المستأجرين على هذه الفئة من العقارات. وأشار التقرير إلى أن متوسط القيمة الإيجارية في السكن الخاص مساحة 400 متر انخفض على مستوى المحافظات مسجلا 679 دينارا بنهاية الربع الثاني 2026 بانخفاض ربع سنوي طفيف نسبته 1,9٪، كما شهد انخفاضا بنسبة 3,1٪ على أساس سنوي، ويصل المتوسط في محافظة العاصمة إلى 845 دينارا بانخفاض سنوي نسبته 0,9٪، ويبلغ في محافظة حولي 747 دينارا بانخفاض سنوي محدود نسبته 3,5٪. وفي محافظة الفروانية تصل القيمة الإيجارية إلى 537 دينارا منخفضة بنسبة 5,2٪ على أساس سنوي، وفي محافظة مبارك الكبير يبلغ متوسط القيمة الإيجارية 637 دينارا لذات المساحة بانخفاض 2,6٪ على أساس سنوي، ويبلغ متوسط القيمة الإيجارية في محافظة الأحمدي 505 دنانير، أما في محافظة الجهراء فيبلغ متوسط السعر 450 دينارا.

وبين التقرير أن متوسط القيمة الإيجارية للشقة في مناطق العقارات الاستثمارية على مستوى المحافظات يصل إلى حدود 350 دينارا بنهاية الربع الثاني 2026 بزيادة طفيفة نسبتها 0,4٪ على أساس ربع سنوي، فيما شهد هذا المؤشر زيادة 1,3٪ على أساس سنوي، وتفاوتت نسب الزيادة السنوية لمتوسط القيمة الإيجارية بين المناطق والمحافظات، ففي محافظة العاصمة سجل متوسط الإيجار 377 دينارا مرتفعا 0,8٪ على أساس سنوي. بينما يبلغ في محافظة حولي 371 دينارا، أعلى بنسبة 1,9٪ على أساس سنوي. وتصل القيمة الإيجارية في محافظة الفروانية إلى 343 دينارا أي أعلى بنسبة 0,7٪ على أساس سنوي، بينما يسجل متوسط الإيجار في محافظة الأحمدي حدود 310 دنانير بزيادة سنوية نسبتها 2,0٪، ويصل متوسط الإيجار في محافظة مبارك الكبير إلى 360 دينارا دون تغير سنوي، وفي محافظة الجهراء يسجل المتوسط 345 دينارا بزيادة نسبتها 3,0٪ على أساس سنوي. وأكد التقرير أن متوسط إيجار المتر المربع من العقار التجاري في الميزانين يبلغ 13,3 دينار بنهاية الربع الثاني 2026 على مستوى المحافظات، ويصل في بعض مناطق محافظة العاصمة إلى 16,5 دينارا، وفي المناطق التجارية في منطقة حولي يبلغ المتوسط 14 دينارا، فيما يبلغ 15 دينارا في السالمية، في حين يبلغ متوسط السعر في مناطق الفحيحيل 13,8 دينارا، ويقل عن ذلك في منطقة المنقف مسجلا 12 دينارا، ويسجل في منطقة الفروانية 15 دينارا.

وتختلف القيمة الإيجارية في المكاتب حسب الموقع ونوعية التشطيب وما يقدمه من خدمات للمستأجرين ورواد العقار، حيث يسجل المتوسط 9,3 دنانير للمتر المربع بنهاية الربع الثاني 2026 على مستوى المحافظات، ويصل متوسط الإيجار في مدينة الكويت بمحافظة العاصمة 13,5 دينارا، ويصل في منطقة حولي إلى 9 دنانير، وفي السالمية يسجل المتوسط 9,3 دنانير، وفي منطقة الفروانية 8,5 دنانير، كما يصل في منطقة الفحيحيل إلى 8,5 دنانير للمتر المربع بنهاية الربع الثاني 2026.

القسائم الصناعية

ويصل متوسط السعر التأجيري للمتر المربع الصناعي إلى 5 دنانير للسرداب في منطقة الشويخ الصناعية بنهاية الربع الثاني 2026، في حين يسجل للدور الأرضي 26,5 دينارا وللميزانين 4,0 دنانير، وفي منطقة الري للسرداب يسجل المتوسط 4,5 دنانير، فيما يصل إلى 26,5 دينارا للدور الأرضي وللميزانين 4,5 دنانير، تختلف الأسعار باختلاف المواقع وباقي المميزات الأخرى والمساحة، ويبلغ متوسط سعر المتر التأجيري في منطقة العارضية (المخازن) للسرداب 4,5 دنانير أو للميزانين، أما للدور الأرضي 8 دنانير بنهاية الربع الثاني 2026، بينما في منطقة العارضية (الحرفية) يسجل للسرداب 8 دنانير ويسجل للدور الأرضي 24,8 دينارا وللميزانين 5,5 دنانير، كما يبلغ المتر في منطقة شرق الأحمدي للسرداب أو للميزانين 3,5 دنانير ويصل للدور الأرضي إلى 15,3 دينارا، وتصل القيمة الإيجارية للمتر في منطقة الفحيحيل الصناعية للسرداب إلى 4 دنانير بنهاية الربع الثاني 2026 وترتفع عن ذلك للمتر المربع في الدور الأرضي، حيث تصل إلى 22 دينارا فيما تصل إلى 4,5 دنانير للميزانين.

متوسط القيمة الإيجارية للعقار الاستثماري

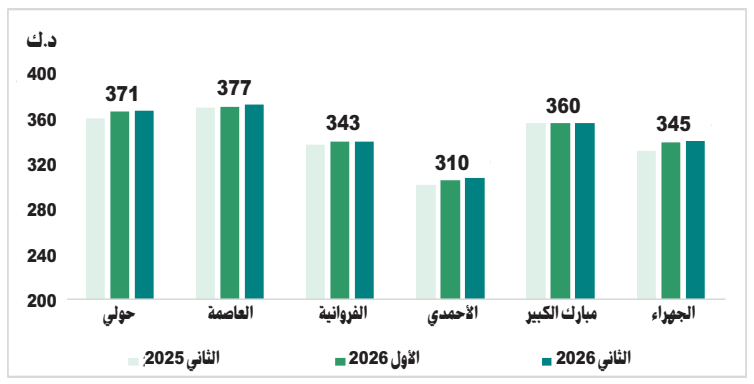

المصدر: بيت التمويل الكويتي

متوسط القيمة الإيجارية للمتر المربع في العقار التجاري

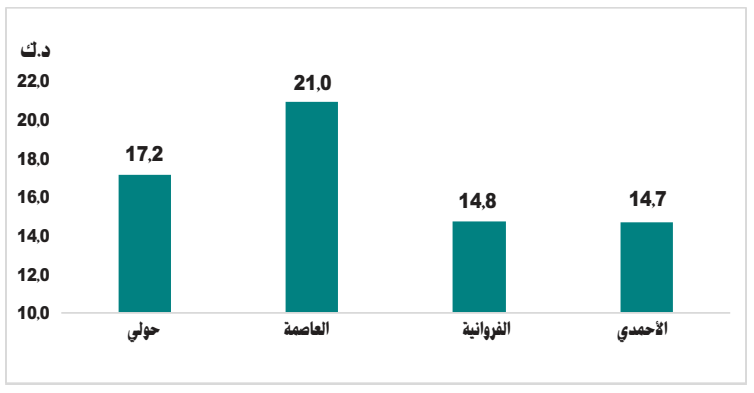

المصدر: بيت التمويل الكويتي

2,18 مليون دينار للشراء المباشر.. و997 ألف دينار «كاش».. و1,96 مليون «أونلاين».. و1,3 مليون تحويل عبر «ومض»

6,44 ملايين دينار ينفقها المواطنون والمقيمون كل ساعة

- **18,68 ديناراً متوسط الإنفاق على عملية الشراء الواحدة بالبطاقة داخل المحلات**
- **135,85 ديناراً متوسط قيمة العملية الواحدة عبر أجهزة السحب الآلي للبنوك**
- **45,37 ديناراً متوسط قيمة عملية الدفع من خلال المواقع الإلكترونية**

صورة تعبيرية بواسطة الذكاء الاصطناعي

علي إبراهيم

كشفت بيانات بنك الكويت المركزي لحجم الإنفاق في الكويت عبر البطاقات الائتمانية خلال أول 7 أشهر من 2026 عن أن المواطنين والمقيمين يصرفون نحو 6,44 ملايين دينار كل ساعة.

يأتي ذلك استنادا إلى حجم إنفاق اجمالي يبلغ 32,77 مليار دينار خلال أول 7 أشهر من العام، ما يعني أن متوسط الانفاق اليومي يبلغ 154,6 مليون دينار إذا ما تم توزيع إجمالي الإنفاق على عدد أيام الفترة البالغة 212 يوما، ونحو 107,4 آلاف دينار كل دقيقة، فيما بلغ متوسط الإنفاق نحو 1790 دينارا كل ثانية.

وأوضحت البيانات أن عمليات الشراء المباشر عبر نقاط البيع استحوذت على النصيب الأكبر من الإنفاق، بعدما سجلت نحو 11,102 مليار دينار من خلال 594,42 مليون عملية شراء مباشر ليبلغ متوسط قيمة العملية الواحدة نحو 18,68 دينارا، وبلغ متوسط الإنفاق عبر نقاط البيع نحو 2,18 مليون دينار كل ساعة، بما يعكس كثافة العمليات التي تتم من خلال أجهزة الدفع المنتشرة في مختلف الأنشطة التجارية والخدمية.

وبيّنت الأرقام أن السحب النقدي عبر أجهزة الصراف الآلي بلغ نحو 5,073 مليارات دينار، تم سحبها من خلال 37,343 مليون عملية سحب نقدي، ليصل متوسط قيمة عملية السحب الواحدة إلى نحو 135,85 دينارا.

وبحسب هذه الأرقام، بلغ متوسط قيمة الأموال المسحوبة نقدا نحو 997 ألف دينار كل ساعة خلال الفترة، وهو ما يشير إلى استمرار استخدام النقد في جانب من التعاملات المالية، رغم تنامي الاعتماد على وسائل الدفع والتحويل الإلكترونية.

وسجل الإنفاق عبر المواقع الإلكترونية نحو 9,97 مليارات دينار، من خلال 219,77 مليون عملية شراء إلكترونية، ليبلغ متوسط قيمة عملية الشراء عبر الإنترنت نحو 45,37 دينارا.

وكشفت الأرقام عن أن المشتريات الإلكترونية مثلت أحد أبرز قنوات الإنفاق خلال الفترة، إذ بلغ متوسط ما تم إنفاقه عبر المواقع الإلكترونية نحو 1,96 مليون دينار كل ساعة، ما يعكس حجم النشاط المتزايد للتجارة الإلكترونية والمدفوعات الرقمية في الكويت.

وفي موازاة ذلك، بلغ إجمالي الأموال التي تم تحويلها عبر خدمة «ومض» نحو 6,625 مليارات دينار، من خلال 101,99 مليون عملية تحويل، بمتوسط بلغ نحو 64,96 دينارا للعملية الواحدة.

وأظهرت الحسابات أن التحويلات عبر «ومض» سجلت متوسط حركة مالية يبلغ نحو 1,3 مليون دينار كل ساعة، لتأتي بعد نقاط البيع والمشتريات الإلكترونية من حيث متوسط قيمة الأموال المتداولة بالساعة.

يعادل 17,2٪ من الناتج المحلي الإجمالي للكويت

«الشال»: 8,6 مليارات دينار دين عام محلي وخارجي

قال تقرير «الشال» الأسبوعي إن مستوى الدين العام الخارجي والمحلي للكويت بلغ نحو 8,6 مليارات دينار بما يعادل 17,2٪ من الناتج المحلي الإجمالي للبلاد. ولفت «الشال» إلى أن رصيد إجمالي أدوات الدين العام المحلي بما فيها سندات وعمليات التورق منذ أبريل 2016، ارتفع بما قيمته 2,75 مليار دينار ليصبح 3,3 مليارات دينار في نهاية يونيو 2026 مقارنة بمستواه في نهاية يونيو 2025، أي ما نسبته نحو 6,6٪ من حجم الناتج المحلي الإجمالي المقدر لعام 2026 والبالغ نحو 50,1 مليار دينار (تقديرات الـ EIU) من دون احتساب الدين العام الخارجي.

وتشير أرقام بنك الكويت المركزي في نشرته الإحصائية النقدية الشهرية لشهر يونيو 2026 والمنشورة على موقعه الإلكتروني، الى أن إجمالي حجم الدين العام الخارجي قد بلغ 17,250 مليار دولار حتى تاريخ 23 يوليو 2026، أو نحو 5,3 مليارات دينار.

وتذكر نشرة «المركزي» أن إجمالي التسهيلات الائتمانية للمقيمين المقدمة من البنوك المحلية في نهاية يونيو 2026 بلغ نحو 54,752 مليار دينار، وهو ما يمثل نحو 52,5٪ من إجمالي موجودات البنوك المحلية، بارتفاع بلغ نحو 3,057 مليار دينار، أي بنسبة نمو بلغت نحو 5,9٪ عما كان عليه في نهاية يونيو 2025. وبلغ إجمالي التسهيلات الشخصية نحو 20,347 مليار دينار، أي ما نسبته نحو 37,2٪ من إجمالي التسهيلات الائتمانية للمقيمين، بينما كانت نحو 19,579 مليار دينار في نهاية يونيو 2025 وبنسبة نمو بلغت نحو 3,9٪، وبلغت قيمة القروض المقسطة ضمنها نحو 17,688 مليار دينار، أي ما نسبته 86,9٪ من إجمالي التسهيلات الشخصية، وبلغت قيمة القروض الاستهلاكية نحو 2,041 مليار دينار.

وسجلت التسهيلات الائتمانية لقطاع العقار نحو 11,088 مليار دينار، أي ما نسبته 20,3٪ من إجمالي التسهيلات الائتمانية (10,535 مليارات دينار نهاية يونيو 2025)، وبنسبة نمو بحدود 5,2٪. وبلغت التسهيلات الائتمانية لشراء الأوراق المالية نحو 4,908 مليارات دينار، أي ما نسبته 9٪ من إجمالي التسهيلات الائتمانية (4,426 مليارات دينار نهاية يونيو 2025)، ولقطاع التجارة نحو 3,511 مليارات دينار، أي ما نسبته 6,4٪ (3,858 مليارات دينار نهاية يونيو 2025)، ولقطاع الإنشاء نحو 2,786 مليار دينار، أي ما نسبته 5,1٪ (2,626 مليار دينار نهاية يونيو 2025)، ولقطاع الصناعة نحو 2,509 مليار دينار، أي ما نسبته 4,6٪ (2,266 مليار دينار نهاية يونيو 2025)، ولقطاع المؤسسات المالية غير البنوك نحو 1,817 مليار دينار، أي ما نسبته 3,3٪ (1,483 مليار دينار نهاية يونيو 2025).

وتشير النشرة أيضا، إلى أن إجمالي الودائع لدى البنوك المحلية قد بلغ نحو 56,164 مليار دينار وهو ما يمثل نحو 53,8٪ من إجمالي مطلوبات البنوك المحلية، بارتفاع بلغ نحو 4,812 مليارات دينار أي بنسبة نمو 9,4٪ عما كان عليه في نهاية يونيو 2025، ويخص عملاء القطاع الخاص نحو 40,992 مليار دينار أي ما نسبته 73٪، ويخص ودائع المؤسسات العامة نحو 9,536 مليارات دينار، ويخص ودائع الحكومة نحو 5,637 مليارات دينار، ونصيب ودائع عملاء القطاع الخاص بالدينار منها نحو 38,758 مليار دينار أي ما نسبته 94,6٪، وما يعادل نحو 2,234 مليار دينار بالعملات الأجنبية لعملاء القطاع الخاص أيضا. أما بالنسبة إلى متوسط أسعار الفائدة على ودائع العملاء لأجل، بكل من الدينار الكويتي والدولار الأميركي بنهاية يونيو 2026 مقارنة بنهاية يونيو 2025، فتذكر النشرة أن الفرق في متوسط أسعار الفائدة على ودائع العملاء لأجل مازال لصالح الدينار الكويتي في نهاية الفترتين، حيث بلغ الفرق نحو 0,817 نقطة لودائع شهر واحد، ونحو 0,846 نقطة لودائع 3 أشهر، ونحو 0,818 نقطة لودائع 6 أشهر، ونحو 0,825 نقطة لودائع 12 شهرا، بينما كان ذلك الفرق في نهاية يونيو 2025 نحو 0,885 نقطة لودائع شهر واحد، ونحو 0,932 نقطة لودائع 3 أشهر، ونحو 0,932 نقطة لودائع 6 أشهر، ونحو 0,917 نقطة لودائع 12 شهرا. وبلغ المتوسط الشهري لسعر صرف الدينار في يونيو 2026 مقابل الدولار نحو 307,220 فلوس لكل دولار، بانخفاض بلغ نحو 0,32- ٪ مقارنة بالمتوسط الشهري لشهر يونيو 2025 عندما بلغ نحو 306,247 فلوس لكل دولار أميركي.

النفط في صدارة استهلاك مكونات الطاقة

أكد تقرير الشال ان النفط لايزال يتمتع بصدارة الاستهلاك لمكونات الطاقة، فهو يستحوذ على نحو 33,5٪ من الإجمالي، تاركا نحو 27,7٪ للفحم، ونحو 25,1٪ للغاز الطبيعي، ونحو 5,9٪ للطاقة المتجددة، و5,2٪ للطاقة الذرية ونحو 2,7٪ للطاقة المائية.

وارتكز التقرير إلى عدد 2025 المعنون تقرير إحصاءات الطاقة العالمي والصادر عن «Energy Institute»، والذي أظهر أن معدل استهلاك الطاقة العالمي في عام 2025 قد ارتفع بنحو 1,4٪. وجميع مكونات استهلاك الطاقة في العالم قد ارتفعت في عام 2025 مقارنة بمستوى عام 2024، إذ ارتفعت بنحو 9,9٪ للطاقة المتجددة، 1,3٪ للغاز الطبيعي، 1,1٪ للطاقة الذرية، 1,0٪ للنفط، 0,4٪ للفحم و0,1٪ للطاقة المائية.

وأنتجت منطقة الشرق الأوسط في عام 2025 ما نسبته 30,9٪ أي نحو 31,116 مليون برميل يوميا من حجم الإنتاج النفطي العالمي، الذي بلغ نحو 100,590 مليون برميل يوميا، وكان نصيب السعودية من الإنتاج نحو 11,3٪، إيران 5,2٪، العراق 4,4٪، الإمارات 4,2٪ والكويت 2,8٪. وأنتجت أميركا الشمالية ما نسبته 28,8٪ من حجم الإنتاج النفطي العالمي وكانت حصة الولايات المتحدة الأميركية 20,9٪، وأنتجت كومنولث الدول المستقلة ما نسبته 13,6٪ من حجم الإنتاج النفطي العالمي وكانت حصة روسيا الاتحادية 10,7٪، وأميركا الجنوبية والوسطى ما نسبته 8,5٪ من حجم إنتاج النفط العالمي وكانت حصة البرازيل 3,9٪، وأنتجت آسيا الباسيفيك ما نسبته 7,3٪ من حجم الإنتاج النفطي العالمي وكانت حصة الصين 4,3٪، وأنتجت أفريقيا ما نسبته 7,6٪ من حجم الإنتاج النفطي العالمي، وأنتجت أوروبا ما نسبته 3,2٪ من حجم الإنتاج النفطي العالمي ونصيب النرويج 2,0٪.